الفصل الثالث

نظريّة ماريا تِريزا كابري المُصطلحيّة

١,٣ أصول نظريّة البوّابات لـ: م. ت. كابري

١,١,٣ إسهام م. ت. كابري[1]:

تعدّ نظريّة البوّابات - أوّلاً وقبل كلّ شيء - مِنْ بين الإسهامات النّقديّة التي تطالب المصطلحيّات العامّة **(TGT)** بمراعاة الجوانب الثّلاثة الأساسيّة المشكّلة لطابعها الوسائطيّ:

- الجانب القدراتيّ (الإدراكيّ).
- الجانب اللّسانيّ.
- الجانب الاجتماعيّ التّداوليّ الإعلاميّ.

فاستفسرت كابري النّظريّةَ المصطلحيّةَ العامّةَ عن نظرتِها إلى المَعرفة المُتخصِّصة ومدى تشابهها أو اختلافها مع المعرفة العامّة وعن مَصير ما يَتسلَّلُ مِن الأولى إلى هذه الأخيرة.

---

1 هي مِن أسبانيا، ومُديرة المَعهد الجامِعيّ لِلِّسانيّات التّطبيقيّة (IULA) لِجامعة بامبو فابرا (Pompeu Fabra) ببرشلونة (Barcelone) حيث تشتغِل أيضًا بِصِفتِها أستاذة. وتُعدُّ عُضوًا في مَعهد الدِّراسات القشتاليّة.

obeikandl.com

فرأت أنّ كثيرًا ممّن انتقد تلك النّظريّة اقترحوا كزاوية لمعالجة المصطلحات إدماج الجانب القدراتيّ بصورة حقيقيّة حيث تراعى التّنويعاتُ الوظائفيّة في أداءات المُتحدّثين. مع العلم أنّ علم النّفس الخاصّ بالقدراتيّة وضعَ العلاقات المتبادلة بين مختلف أصناف المعرفة ومراحل اكتسابها، لهذا تعدّ اللّغة «بالنّسبة لبعض المهتمّين بها نقطةَ المرجع يُنطلَق منها في معالجة ظواهر أخرى فتتّخذ إمّا كمرجع يحوي معطيات تُبنى عليها باقي الاستنتاجات أو كمقدّمة تؤول بها إلى نتائج معيّنة»[1].

٢,١,٣ نظريّة البوّابات لـ: م. ت. كابري[2]:

ونُنَبِّه مُسْبَقًا إلى أنَّ هذه النَّظريَّة اقتَرَحتْها مَارِيَا تِرِيزَا كَابْرِي في العَدد ٢١ مِن مَجلَّة **Terminologies nouvelles**. لكنْ عِنْدما أمْعنَّا في قراءة مُؤَلَّفِها الهام: **La terminologie; théories, méthodes et pratiques** فَهِمْنا أنَّ أصولَها إنَّما هي مُتَجذِّرةٌ فيه، فَقُمْنا نَتيجةَ ذَلكَ بِجمْع مادَّتها المَبثوثَة حتَّى في مراجِعَ أخْرى مِنْ هذا الأخير[3].

تشتغل نظريّة كابري بالمصطلحات إذ كما تقول:

«هي نظريّة المصطلحات **(Théorie des termes)** وليست نظريّة المصطلحيّات، وهذا تفاديًا لإضفاء طابع التخصص على الدرس المصطلحي، بيد أنّه في اعتقادنا إنّها الموضوعات التي تشكّل فضاءات التّخصّصات وزوايا التّحليل، هي التي ينبغي أن يُعنى بالتّنظير لها»[4].

---

1 Pierre Oléron, Langage et développement mental, 2éme éd. Mardaga, Bruxelles, p.46.

2 وقد عرضتها في مقالها المشار إليه سابقاً لكن بإيجاز. أمّا بذور هذه النّظريّة فتوجد بشكل واضح في مؤلّفها الهامّ: ...La terminologie : Théorie, méthode et application

3 تَجِدُ أعلاه، ص.٧٣-٧٩، أهمَّ ما يُكَوِّن نَظَريَّة البوَّابات الّتي هي. في واقِع الأمْر. مَشْروعُ طالَما شَغل كثيرًا مِن المُهتمِّين بقضايا المُصطلح وما هي إلاَّ ثَمْرة مِن ثِمار إسهامات الباحِثَة في نقد نظريَّة ي. فيستر لهذا فضَّلنا تضْمينَها في مَجموع النَّظريَّات المُؤَسِّسة للمُصطلحيَّات (باعتبارِها مَشروعًا).

4 M. -T. Cabré, Op. Cit., p.10.

وحدّدت كابري موقعًا لِنظريّتها يشمل مجال اللّسانيّات وجوانبَ مختلفة لنظريّة المعرفة وعلوم الاتّصال والإعلام. فتحليل المصطلحات من منظور هذه المجالات يُعزِّز طابعَها التّعدّديّ (المصطلحات متعدّدة الجوانب).

وللّسانيّات مَقدرة خاصّة في وصف المصطلحات والإخبار عن النّظام الذي يتحكّم فيها، وهذا بفضل تقصِّيها المَعهود فيها.

تهدف هذه النّظريّة عمومًا إلى تِبيان الكيفيّة الّتي بإمكان نظامٍ مُتعاوَنٍ فيه أن يصف بها الوحدات المصطلحيّة، علمًا أنّ هذا النِّظام يُنفذ إليه عبرَ مختلف النّظريّات: اللّسانيّات والقدراتيّة والتّداوليّة. يمكن الإطلاق على ثلاثيّتها مصطلح: البوّابات. فلتُدعَ، إذن، هذه النّظريّة بنظريّة البوّابات[1].

ورأت كابري أيضًا أنّه من واجب اللّسانيّات التّكفّلُ بالقضايا المُصطلحيّة الّتي لَها صِلةٌ بها، وأنْ تَتخلَّص مِن المَوقف المعياريّ الذي كانت النّظريّة العامّة للمصطلحيّات متشبِّثةً به. ودعتها إلى أن تتقدّم بأحدث ما خلُصت إليه من النّظريّات لتكريس البحث المصطلحيّ.

بالفعل إنّه أصبح يُرتاب ـ وبالإمعان في النّظريّة التّوليديّة ـ في شأن التّمييز التّقليديّ بين المصطلحات والوحدات المعجميّة التي تعمّ اللّغة الجارية، وهو تمييزٌ لا يتعرّض أحدٌ لموضوع ما له علاقة بالمصطلحات إلاّ ويسجّل إزاءه وقفة إمّا متأنّية[2] أو

---

1 ترجمنا مصطلح: Théorie des portes بمقابل: " نظريّة البوّابات "، لا بـ: " نظريّة الأبواب " لأنّ في التّسمية الأخيرة دلالة على مفهوم (ب) المُحيل إلى معناها المركزيّ (أ)، باعتبار أنّ (أ) = مدخل البيت مثلا، وفيه فعل " بوب " : صنع بابا. أمّا (ب) = باب الكتاب ونحوه، ومنه فعل " بوَّب " جعله أبواباً. والباب هنا مقابل المصطلح الفرنسيّ مثلاً: (Partie) الّذي ينقسم إلى فصول (Chapitres) . ولتفادي عدول الدّلالة إلى هذا المفهوم في أذهان القرّاء، وفيه نسبةٌ كبيرةٌ مِن المعنى المشترك بين المفهومين، أي بين مفهوم (ب) ومفهوم (ج) المدلول عليه بتسمية: بوّابة (جمع بوّابات)، معناه المركزيّ: (د) = الباب الكبير، كمدخل العمائر ونحوها. ينظر معاني: (أ)، و(ب)، و(د) في: مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوجيز، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، (د. ت)، ص.٦٦.

2 ينظر مثلا: طاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر..،

سريعة. والحالُ أنّه لم يعد يكفي استظهار خصائص المصطلحات إثر مقارنتها بألفاظ اللّغة العامّة، لتفسير الملكة اللّغويّة للمتحدّثين الذين تشبّعوا بالمعرفة المتخصّصة، وصاروا بالتّالي أخصّائيّين.

كما استنكرت في إطار علم الاجتماع وعلوم الاتّصال تلك النّظرة المثاليّة إلى المصطلحات، واحتَرزت مِن الصّفات الطّيفيّة التي يلبس بها التّواصلُ المتخصّص بصورة تعسّفيّة، أين تفقد المصطلحات الشّروط التي تتمتّع بها باعتِبارها تابعة للّغة الطّبيعيّة، حيث يتمّ تحويلها إلى سِجلّ واحد فقط ويَتمُّ احتضانها فيه من غير مراعاة مقامات استعمالاتها، وبنفي التّنوّع الخطابيّ.

مِن هنا تستنتج كابري أنّ معظمَ المعطيات التي استُفيدت من التّجربة الّتي احتكّت بها النّظريّة العامّة للمصطلحيّات إنّما وفّرت المزيد من الحجج لصالِح الإسهامات النّقديّة، وبقدرٍ يفوق ما مِن شأنه أن يدعِّم مقترحات تلك النّظريّة، ماعدا تلك التي ارتبطت بحقل التّواصل المنمّط، الدّوليّ أو الوطنيّ.

وأجملت في عاملين أهمّ الأسباب التي ترجع إليها تلك الإسهامات لتفسير قصور النّظريّة العامّة، وهما:

١. الإفراط في تصوّر مثالية الواقع والمعرفة والتّواصل.

٢. حصر حقل التّطبيق المصطلحيّ في التّقييس.

وقد بيّنت درجة الخطورة التي ستنجم عن اعتماد هذين المبدأيْن، بل ذلك ما أدّى بالنّظريّة العامّة إلى الفشل نسبيّا بينما تصرّ على نظرتها التّقليصيّة، وتصدر عن المَوقف المثاليّ الذي سوّغ لها بالمجازفة على أساس فرضيّتين، بلْ صاغَهما ي.ڤيستَر

ص.٣٠ - ٤٢، حيث خصّص ١٣ صفحة من أجل إبراز الفرق بين المصطلحات وبين الألفاظ العامّة، باعتباره الموضوع الأساسيّ للبحث المصطلحيّ. وقد ارتكز في ذلك على: Louis Guilbert, La spécialité du terme scientifique et technique, in : Langue française, n°17 لكنّ " غيلبر " متخصّص في علم متن اللّغة، ويهتمّ بالمولّد اللّغويّ، ويدرس المظاهر التي تتجلّى في وقت محدّد من تطوّر معجم لغة ما. ينظر: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.252.

صيَّاغة المُصادرَات هما:

١. المعرفة العلميّة، خلاف المعرفة العامّة، سابقة على أيّ تعبير.

٢. تعدّ المعرفة العلميّة منسجمة ومنفصلة عن اللّغات والثّقافات.

عِلمًا أنّ «المُصادرَة **(Postulat)** هي قضايا يُطلَبُ التَّصديق بها لِحاجة العَقْل إلَيْها في الاستِدلال، وقدْ سُمِّيَت بالمُصادرات لأنَّ المُتَعلِّم يُراوِد على التَّسليم بها دونَ بُرْهانٍ، مَع أنَّها لَيْست بيِّنة في نَفسِها، وَهي بهذا المَعنى مُقابِلة لِلْبديهيَّات **(Axiomes)**، لأنَّ البَديهيَّات بَيِّنة في نَفسِها»[1]. لِهذا فالتّنظير الّذي سعت المصطلحيّات التّقليديّة للرّقيّ إليه أصبح يكتسب أكثر فأكثر طابعًا تجريديًّا متعالياً عن الانشغال اليوميّ لنشاط المصطلحيّات، ومتغاضياً عمّا يتطلّبه الوعي العلميّ والتّقنيّ في الأوساط الشّعبيّة من التّيسير لتنمية ذلك الوعي وعلى الأقلّ الطّمع في بثّه فيهم.

تعتبر الفرضيّتان من صميم المقترحات التي تقدّمت بها النّظريّة العامّة، والتي لم يُبرهن على صحّتها، إن لم نقل أنّها تنتظر التّفنيد، فهنا يكمن نقص النّظريّة العامّة، إذ تعتمد ما لم يُقم له البرهان «كمحاولة تجاوز القيود الطّبيعيّة (اللّغويّة) التي تفرضها اللّغة العامّة أو العاديّة»[2].

وإن كانت هذه الرّغبة مؤسّسَة على انشغال ي. فيستر بتَنقية التّواصل المتخصّص من كلّ غموضٍ وإبهام، وَتنْظيم المَعرِفة به وفي شَكْل تَصنيفٍ مَفاهيمِيٍّ لِكلِّ فَرْعٍ مِن الفُروع العِلميَّة[3]. وهي قَضيَّة لنْ تَنْفكَّ تَتَّسِم بالرَّاهِنيَّة نَجِدها تُراوِد المُتزمِّتين الصَّفويِّين **(Puritanistes)** على الخُصوص. فلا يستبعد تأثُّره بفلاسفة "حلقة فينّا "الذين كانوا يطمحون إلى وضع لغة عالميّة من شأنها أن تيسّر التّعامل الشّامل على صعيد كلّ التّبادلات بدون أيّ عرقلة.

فالبوّابة الّتي يُمكِن الوُلوجُ مِنها إلى البحث المُصطلحيّ في مُذكِّرتنا هي بوّابة اللّسانيّات. لِهذا وقع تركيزُنا على تكييف نظريّة كابري بحيث تستجيب

---

1 جميل صليبة، المُعْجَم الفَلْسفيّ بالألفاظ العربيَّة والفرنسيَّة واللاَّتينيَّة، ج.٢، دار الكِتاب اللُّبنانيّ - مَكتبة المَدرسة، بَيْروت، ١٩٨٢، ص.٣٨٠.

2 M. -T. Cabré, La terminologie.., p.11.

3 Look at: H. Felber, Terminology manual.., p. 01

لِغرضِنا، فجمعنا أشتاتَ ما تراه هي نفسها الرّابط بيْن المَجاليْن.

٢,٣ علاقات المُصطلحيّات بِاللِّسانيّات

١,٢,٣ اللّسانيّات والمُصطلحيّات:

ما يدعو إلى الفضولِ حقًّا هو عدم سبق اللِّسانيِّين إلى احتضان البحث المصطلحيِّ بكلِّ أبعادِه العِلميَّة والاجتماعيَّة، إلاَّ بعد السّبعينيّات مِن القرن العشرين على الرّغم مِن حرصِهم الشَّديد الّذي أبدوه في دفاعِهم عن البُعد العلميّ للّسانيات بِشُموليَّة درْسِها وموضوعيّته. ويُذكِّرنا هذا الأمرُ ما عرفته التّرجمةُ مِن تأخُّر عهد التِقائها باللّسانيّات. هذا ما يُثبته ج. مونان :

«وفي نفس العصر [١٩٥٨]، وبنفس الاحتِكاك بين الحاجة التّطبيقيّة واللُّغويّة ظهرت المَنهجيّةُ الأولى لِلتّرجمة المُقامة على التّحليل العِلميّ»[1].

يمكن تعليلُ موقفهم ذاك بالتّحليل الآتي:

١. لا يفوتُ أحدًا مَدى تشاغُل اللِّسانيِّين بالجانِب الوصْفيّ في دراساتهم المنصبّة في كليّتها على اللُّغات الطَّبيعيّة. فبدت اللّسانيّات بذلك في أعْين البعض مجرّدَ آلةٍ واصِفةٍ تصنْيفيّة. ولا يَزالُ كثيرٌ مِنهم يُدافِع عن هذه الوظيفة إلى يوم الناس هذا، بل نجد هذه الغاية تتعاظمُ في ضوْء المَنحى الّذي اتّخذته اللّسانيّات الوظيفيّة في وصف اللُّغة، فرارًا مِن المنهج الآلي لتفسير ظواهر اللغة حيث انتقدته بأنّه متحجر، هذا مِن جهة، وسعيًا مِنها إلى إقامة نظريّة تتّخذ كمعيار للكشْف عن طبيعة اللغة، من جهة أخرى.

٢. تقوم تلك النّظرية على وصْف اللُّغة أثناءَ أدائها لوظيفتِها التّبليغيّة، فأمست الدِّراسةُ نتيجةَ ذلك، تصوُّرًا للنّمط التّحليليّ الّذي تُكرِّسه لُغةٌ ما في سبيل تمييزها

---

1 ج. مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ترجمة حسين بن زروق، ديوان المَطبوعات الجامِعيّة، الجزائر، ٢٠٠٠، ص.٨٧.

التّجربة اللّسانية بفضل وحداتٍ دالّة: فموضوعها إذن ما هو إلاّ تحليل اللُّغة إلى هذه الأخيرة الّتي تُقطَّع بدورها إلى وحداتٍ صوتيّةٍ مميّزة.

٣. صحيحٌ أنّ المُصطلحات تنْطوي على ظواهرَ وحقائقَ تنْفلِت بعضُها مِن رَقابة اللّسانيّات وعيْنها المُلاحِظة، ومِن أداتها المحلّلة، لكن المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير هو دليلٌ لغويّ، وعلى الرّغم مِن أنّ المصطلحيّات تُعد علمًا جامعًا لعديدٍ مِن الاختصاصات، فبحكم تحديدِنا السّابق للمصطلح فللّسانيّات فضلٌ معتبَرٌ في الإحاطة دراسةً بكثيرٍ مِن جوانبه وبطريقةٍ أدقّ، غيْر أنّ طائفةً مِن المُصطلحيِّين هم الآخرين لا يزالون يصرّون على أنّ الهدفَ الأساسيَّ لِلمُصطلحيّات ليْست اللُّغة في ذاتِها. فهذه النّقطة بالذّات هي الّتي أقْصت المُصطلحيّات مِن الانتِماء اللّسانيِّ بكامله، إذ من بديهيّات اللّسانيّات أنّه تدرُس اللُّغة لِذاتها وفي ذاتها، أمّا لِسان حال المُصطلحيّات فيَنطق عن ارتِباطِها بالأفرع المعرفيّة الّتي سبَقت الإشارةُ إليها، مِمَّا يُؤدِي إلى صُعوبة قائمة في عزْل تِلك الوحدة المُصطلحيّة وتجريدِها مِن العناصرَ العالِقة بها.

٤. على الرَّغم مِن تعدُّد المُحاولات الجادّة الرّامية إلى إخراج اللّغة مِن هذه الآلة وتمكينها مِن الحيوية، باعتبارها حقًّا كائنًا يتمتع بمؤهلات التّطور والتّغير وذات طاقة، فبدت أكثرَ مثاليةً وتعالياً وأقربَ إلى النّمذجة مِنها إلى التّحقيق اللّغويّ الواقعيّ. فضلاً عن كون اللّسانيات ترفضُ الصُّدورَ عن المعياريّة، بيْنما لا أملَ لِلمصطلحيّات أن تتحاشى هذه الأخيرة، إذ هي العامل الأساسيّ للتّنميط العلميّ.

٥. ثمّ إنّه، وعلى الرّغم من تسليم اللّسانيّات بوجود ثنائيّة تقابليّة بين اللّغة العامّة ولغة الاختصاص، فهناك من أخذ يرتاب في الأمر ويرى أنّ «تلك الثّنائيّة إنما وضعت لأسباب منهجيّة بحتة، وهي أحياناً ترتقي إلى وضع أصوليّ (ابستيمولوجي) كثيرًا ما يفتقِد التّأطيرَ النّظريَّ اللاّزِم الذّي يحتاج هو الآخر إلى التّدعيم التّطبيقيّ»[1].

1 Christiane Portelance, De la nomination: catégorisation et syntagmatique, Sémiotique appliquée (Le référent), n° 2, Univ. de Toronto, 1996, p.56.

٢,٢,٣ اللسانيّات النّظريّة والمُصطلحيّات:

مِن النّظريّات الّتي تَواضع عليْها اللّسانيّون ـ لا سيّما بَعدما فَصَل دي سوسير اللُّغة باعتبارها نظامًا مِن العلامات الصّوتية الاصطِلاحيّة عن أيِّ نظامٍ آخر مِن الأنظِمة المختلِفة لِلعلامات بما فيها نظام العلامات الكتابيّة ـ هي تِلك الّتي تُؤكِّد أنّ اللُّغة ليْست نِظامًا مُتجانِسًا لإمْكانيّاتٍ تعبيريّة مُعيّنة، وأنّ النّحو الّذي يقوم بوصفها ليس مجموعًا مُتكتِّلاً مِن قواعِد ووحداتٍ جديرة بأن تكشف عن كلِّ الملفوظات الّتي يُحدِثها المُتحدِّث فحسب، بل على النّقيض مِن ذلِك أيضًا فإنّ اللُّغة هي نِظامٌ مُعقَّدٌ ومُتفاوِتُ الأبعاد تَتقاسَمه أنظِمةٌ تحتانيّة مَشدودةٌ بَعضُها إلى البعض وكلّ مِنها كفيلٌ بأن يُشكِّل موضوعَ الدِّراسة والوصف اللّسانيّ، وعلى مستوياتٍ متنوعة: الفونولوجي، الصّرفي، المعجمي، التّركيبي، الخطابي. وهي مُقسَّمة حسبَ مَوضوعاتها التّابعة كالآتي:

- المستوى الفونولوجي: الفونيم (الوحدة الصّوتية)
- المستوى الصّرفي: المورفيم (الوحدة الصّرفية)
- المستوى المعجمي: الوحدة المعجمية
- المستوى التّركيبي: الجملة
- المستوى الخِطابي: النص.

لكن التّسليم بهذه المُستويات ليْس إلاَّ حصرًا تَوقيفيًّا لضبْط مجمل الزّوايا الّتي يمثّلها موضوعُ اللّسانيّات، ولا يضع جانبًا إمكانيّة تعيين مستويات تكميليّه أخرى ولا يمنع التّحرِّي عن وحداتٍ مُغايرة، مثل المستوى الصّرفي الفونولوجي، والتّركيبات المتقلّبة على عدة مستويات من الوصف اللّساني، ك: **التركيب الإضافي والتركيب النّعتي**...الخ والعبارات وأشباه الجُمل وبعض المقاطع اللُّغويّة الّتي تساهم في تشكيل الخطاب في حدِّ ذاته، وكلُّها تتطلّب توسيعَ مَجالَ الدّرس اللّسانيّ الّذي يُنظَر مِن زاويّته إلى المُصطلحات على غِرار ما حدث لِموضوع التّرجميّات وفي هذا يَقول فوزي عطيّة:

«ولَقد دخَلت الدّراساتُ اللُّغويّةُ بظاهِرة التّرجمة، إلى حيِّز تَحليل وتَعميم الاستِنتاجات المُستخلَصة مِن واقِع المُمارَسة العمليّة، وأسهمَت مَعها، في وضْع ضوابط العلاقات المُتبادلة، بيْن اللُّغات، وفي الكشْف عن عناصِر الاختِلاف والتّطابُق بيْن سُبُل التّعبير في اللُّغات المُختلِفة»[1].

٣,٢,٣ اللّسانيّات التّطبيقيّة والمُصطلحيّات:

فعدم اطِّراد النِّظام اللُّغويّ ليْس وقْفًا على المُستويات الوصفيّة المُتنوِّعة الّتي عدّدناها مِن قبل فحسب، بل يتجلَّى كذلك عن طريق سلسلة أُخرى مْن التّنوُّعات اللُّغويّة كاللّهجات واللُّغات الوظيفيّة مثلاً، مِمَّا يُؤدِّي إلى استحالة حصْر التَّنوُّعات في المِحور العَموديّ فقط، بل نجدُها شاملةً لِتنوُّعاتٍ أخرى مكمِّلةٍ لَها. ولم يَكن لِلسانيّات لِتتغاضى عَنها أبدًا، لكِنّها تُولي لَها اهتمامًا مِن لونٍ آخر وفي إطار مَجالٍ تابعٍ لَها، يُصطلح عليه باللّسانيات التّطبيقيّة.

ويُستحسن التّنويهُ بمحاولات اللّسانيّات النّظرية الرّامية إلى وصف نمطٍ تعبيريٍّ خاصٍّ بأيّة لغةٍ كانت، وذلك بحمل مُختلف العوامل الاجتماعيّة والجغرافيّة والتّاريخيّة على تحيُّدِها إلى درجة الإلغاء ما أمكنها ذلك. وهذا من أجل ضمان تواصلٍ أكثر نجاعةٍ في مقاماتٍ رسميّة. وأطلق على ذلك النّمط مِن التّعبير مُصطلح اللُّغة المشتركة (الموحّدة)، سرعان ما نلقى لها صدى في النظرية التّوليدية.

٤,٢,٣ اللّسانيّات البنويّة واللّسانيّات التّوليديّة:

إنّ أبسطَ تحليلٍ مُقارِنٍ لِلاتِّجاهيْن الكبيريْن لِلّسانيّات العامّة والنّظريّة الّتي قامَت خِلالَ القرْن العشرين، سَيسمح لَنا باستنتاج تنوُّعًا ذا أهميّة في تصوُّر كلٍّ مِنهما للُّغة: موضوع الدِّراسة ومناهج التّحليل.

---

1 أ. م. عمر، العربيّة الصّحيحة..، ص.٦١. نقله عن: فوزي عطية، عِلم التّرجمة: مَدخلٌ لُغويّ، ص.٦٨.

١,٤,٢,٣ حسب النّظريّة البنويّة:

إنّ اللّسانيّات في ضوء الاتّجاه البنويّ تهدِف إلى وصف اللُّغات الطّبيعيّة مِمَّا يُؤدِّي بطريقةٍ غير مُباشِرة إلى استِخلاص بعض المَظاهِر السُّلوكيّة اللّسانيّة، وإنجاز تصنيفٍ للُّغات الخاصّة. فزاويةُ هذا الاتّجاه تصنيفيّة بحْتة. فعِند البنويّين لا يتعلق الأمرُ إلاَّ بواقع اللُّغة.

بيد أنّه لا ينبغي تقديم اللّغة على أنّها مُجرّد بنية صوريّة ودلالية بحتة فإذا ما أَمِلْنا تفسيرَها بشكلٍ واسِعٍ يَجدر بنا تَحليلُها أيضًا مِن مَنظورٍ توجُّهِها الاجتماعيّ.

«وقد أدَّى صُروفُ الاهتِمام عن الكلام وتأديّة اللّسان الفعليّة إلى تجاهلِ التّحوُّلات الخارِجة عن النِّظام وإلى إبعاد كل هذه الظّواهِر بل نفيها وكأنّها غير موجودة لا تَقع وإن أشير إليها للتّمثيل فقط»[1].

ثمّ إنّه في آخر المَطاف ليْس وصف النِّظام سوى وصفٍ للعمليّة التّبليغيّة، والمُصطلح باعتِباره وحدة لُغويّة يُسهِم بدقّته ووضوحه ونِظاميّته في تنظيم التّواصل فيصحُّ بذلك التّصريح بأنّه يتحكّم فيه نظامٌ تابع معيّن قابل للوصف، وفي حدود النّظرية البنويّة.

٢,٤,٢,٣ حسب النّظريّة التّوليديّة:

أمّا بالنِّسبة للاتّجاه التّوليديّ فإنّ اللّسانيّات إنّما تنهض بمَهمّة وصف المَلَكة اللُّغويّة الخاصّة بفردٍ معيّن، لا تِلك المُتعلّقة باللُّغات في حدِّ ذاتِها وما يتجلّى فيها مِن المظاهِر السُّلوكيّة اللّسانيّة، فلا يكفي عِند التّوليديِّين وصفُ اللُّغات فحسب، بل تمتدُّ نظراتُهم إلى مُحاولة تَفسير كيفيّة وسبب الواقِعة اللُّغويّة الّتي تحدث، أيْ تُجيب عن أسئلةٍ من جنس كيف؟ ولماذا؟

إنّ أهمَّ ما عمَدت هذه النّظريّة إلى تنظيمه والّذي يَجِد ـ لا محالةَ ـ مكانه في التّرجمة، هو الفِكرة القديمة الّتي تسلم بوجود ما أشار إليه حنفي بن عيسى

---

1 خولة طالب الإبراهيمي، المرجِع السَّابِق، ص.١٧٢.

بمُستوى المَعاني الكلّية[1] والمُشكِّلة لِلبُنى العميقة. «فهذه البُنى الّتي تشترك فيها البشريّةُ المُوظِّفة لِفِكرِها تُمثِّل العلاقات الثّابتة الّتي تُعزِّزها المُقاربة القُدراتيّة الّتي يختصُّ بها الإنسان والحادِثة بيْنما هو يُحاوِل استِيعاب الواقِع ذي المُستوى المُزدوج: المُتعلِّق بالعالَم الحسّي لِلأشياء ـ موضوعات الواقِع المَحسوس، والعالَم المُجرَّد المُتَّصِل بالأفكار ـ مَوضوعات الواقِع الفِكريّ»[2].

ويَحدث الاختِلافُ مِن لُغةٍ إلى أخرى على مُستوى البُنى السّطحيّة. والجميعُ يُمكِن تفسيرُه على غِرار صاحِب هذه العبارت بواسِطة مُصطلحيّة يلمسلف: مُستوى التّعبير ومُستوى المَضمون[3] أو ثُنائيّة دي سوسير (الكلام واللُّغة) الّتي يرجع إليه فضلُ السّبق إليها[4].

٥,٢,٣ النّظريّة التّوليديّة والمُصطلحيّات:

لا تَعتبِر النّظريّة التّوليديّة كمَوضوعٍ لِدراستِها تلك القواعِد النّحويّة الخاصّة، بل تلتمس موضوعَها في وصف الملكة اللُّغويّة وتحليلها. فيُؤدِّي بذلك وصفُ اللُّغة مِن وجهةِ نظر اللّسانيات التّوليديّة إلى الإحاطة بِكلِّ هذه الجوانِب الأساسيّة: الوضع، والاستعمال الذي يقوم به المتحدِّثون، وطرق تعلّم وتعليم اللّغة. ممّا يستتبع بدورِه شموليّة الدِّراسة لِلُّغة الّتي تَفرِض إنجازًا مُنظَّمًا لثلاثةِ أنواعٍ مِن النّظريّات وهي كثيرًا ما تتداخل:

- **نظريّة المَلَكة اللُّغوية**: معرفة الإنسان الضمنيّة باللّغة (قواعدها التي تتمّ بها عمليّةُ التّكلُّم).
- **نظريّة الأداء اللُّغويّ**.
- **نظريّة اكتِساب اللُّغة (خاصّةً عِندَ الطِّفل)**.

---

1 حنفي بن عيسى، مُحاضراتٌ في عِلم النّفس اللُّغويّ، ط.٢، الشّركة الوطنيّة لِلنّشر والتّوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص.٤٢.

2 C. Bouton, La linguistique appliquée.., p.63.

3 Ibid., p.63.

4 محمّد الحناش، البنويّة في اللّسانيّات، الحلقة الأولى، ط.١، دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٠، ص.٤٠٢.

فَالنّظريّة الأولى يَنبغِي أنْ تَحتوي وصفَ مختلف العناصِر المُفسِّرة لِلمَلَكة اللُّغويّة باعتِبارها جملةً مِن المَعارِف اللُّغويّة الّتي استنبَطها المُتحدِّثُ بِأيّة لُغة، والّتي يَتمكّن عن طريقِها مِن بناء واستيعاب ملفوظات لُغتِه. فهذه النّظريّة مِن شأنِها أنْ تُخبِرنا عن كلِّ القواعِد والوحدات والضّوابط الّتي يتضمّنها نَحْوُ تِلك اللُّغة، وتوصَف بداخِلها مختلفُ المُستويات اللُّغويّة الفنولوجيّة، المعجميّة، التّركيبيّة والدّلاليّة.

تَستعِين النّظريّة التّانية ـ تحت ضُغوطٍ عِلميّة ولِدواعٍ عمليّةٍ كذلِك ـ بالتّجريد العقليّ المَحْض، أنْتج مَفاهيمَ مُجرَّدة مِثل: المُتحدِّث المِثاليّ والمُستمِع (المُخاطَب) المِثاليّ، ويتجسّدان كنَموذج في فردٍ واحِد، ويُصرَف ـ حسب النّظريّة التشومسكيّة ـ إلى مُتحدِّثٍ مُستمِعٍ مِثاليٍّ، لكن السّؤال الّذي يَطرَح نفسَه هو: هل يمكِن تحقيقُ في الواقِع هذا الفرد النّموذج؟

١,٥,٢,٣ تعليلات ن. تشومسكي:

ويقول ن. تشومكي في هذا الصّدد:

«اليومَ لا نَزالُ بعِيدين كلَّ البُعد عن فهْم ما يسمحُ لِلإنسان أن يتكلّم بشكلٍ مُتجدِّد ومتحرِّر مِن سيطرة المُثير وبشكلٍ مُلائِمٍ ومُتماسِك. فهذه مسألةٌ جديّةٌ ينبغي على عالِم النّفس وعالِم البيولوجيا أن يبحثا أخيرًا فيها»[1]. على أنّ هذيْن الأخيرين ـ ويَنضاف إليهما عالِمُ الفيزياء ـ لم يُعلِنوا بعدُ عن الطّريقة الّتي يُمكِن أنْ تُعالَج بها هذه المُشكِلة، بل أساؤوا طرحَها نظرًا لخلطٍ مفهوميٍّ معيّن[2].

أمّا هو فيعتبر ساحةَ ذِهن الطّفل غيرَ خالِية ـ عكس ما تذهبُ إليه النّظريّة السّلوكيّة ـ ولا يكون وصفُها بالتّأمُّل الدّاخِليِّ الّذي اعتمده ف. دي سوسير. حيث يقول منتقدًا المَنهج الاستبطاني أوّلاً:

«يبدو لي أنّ النّقص الكبير الّذي لازم الفلسفة الكلاسيكية المعنيّة بالعقل، سواء كانت عقلانيّة أم تجريبيّة، يكمن في افتراضِها الذي تزعم أنّه غير مردود،

---

1 Noam Chomsky, Le langage et la pensèe, Ed. Payot, Paris, 1970, p.27.
2 Ibid., p.28.

والقائل بأنه يمكن النّفوذ إلى مميّزات العقل و مضمونه بواسطة الاستبطان»[1].

بل اللُّغة مَوجودةٌ عِنده في بُنى فكريّة، وهي المَلَكة اللُّغويّة الّتي تتجلّى في استِعمالها (اللغة) استعمالاً طبيعيًّا كوسيلة تفكيرٍ حرّةٍ وذلك بالكلام وتنويعاته اللاّمُتناهية. «وعددُ النّماذِج القائِمة ضِمن استِعمالِنا اللُّغة الاستعمالَ العادي والّتي بالإمكان فهمُها بسهولة، يصل إلى رقم أعلى من عدد التّواني في حياة الإنسان، وبهذا المَعنى يكون استعمالُ اللغة تجدُّديًّا»[2].

ثمّ يُردِف إلى هذا بتحامُله على السُّلوكيِّين قائلاً:

«يظهر لي أنّ الضّعفَ الجوهريّ الّذي تُعاني مِنه المُقارباتُ البنويّة والسُّلوكيّة يتحدّد في الاعتقاد بأنّه على العقل أنْ يكون أكثر بساطة في بناه من الأعضاء الفيزيائيّة المعروفة، وأنّه بإمكان أيّ افتراضٍ أكثر بدائيّا أن يسمح بتفسير بعض الظّواهر المُمكِنة ملاحظتُها. فهكذا يرضى بدون مناقشة ولا برهان (أو يقدّم على أساس أنّه صحيح متضمنّ في التّعريف) هب أنّ اللّغة هي بنية (مشكّلة من العادات) أوشبكة من التّرابُطات التّداعية، أو أنّ معرفة اللّغة هي مجرّد عمليّة (الاطّلاع على الكيفيّة)، المهارة الاختباريّة باعتبارها نظامًا مِن استِعداداتٍ راميةٍ إلى الاستجابة»[3].

ههنا استنكار التّوليديِّين إرجاعَ الأمر في اكتِساب اللُّغة إلى مجرّد العادة والتّشريط، ويضربون بالاصطفاءَ الطّبيعيّ عرضَ الحائط، وهم يلقون اللّومَ على القائِلين بنحو شبه كلي بأنه بالإمكان تصوُّر المعرِفة الّتي يمثّلها الفرد باللُّغة، على أنّها رصيدٌ مِن القوالِب قد تمّ تعلُّمُه بواسطة التِّرداد الثّابت والتّمرين الدّقيق، وضِمن ذلك لا يكون التّجدُّد، في الأكثر سوى مسألة قياس.

إلاّ أنّ هذا التصوّر يستند أساسًا إلى مفهوم مثاليّ يُلتزَم به في الأبحاث العلميّة وذلك لأغراضٍ منهجيّة، إذ أن الأداء الكلاميّ في الواقِع لا يخلو، عادة، من بعض الانحراف عن قوانين اللّغة.

---

1 Noam Chomsky, Op.cit, p.44-45.
2 Idem., p.45.
3 Ibid., p.45.

لِهذا لا تتردّد م. ت. كابري حولَ نقد هذه النّظريّة في مَجموعة مُلاحظاتٍ انتقيناها وركّبناها على المِنوال الآتي:

٢,٥,٢,٣ مُلاحظات م. ت. كابري على آراء ن. تشومسكي السّابقة:

١. تتصوَّر هذه النظرية فردًا خارجًا عن الزّمان والمكان، وهو الّذي لا بدّ أن يكون قد استبطن - ومِن غير أيّةِ ثلمة - معطيات لغته الخاصّة الّتي بدأ يحتكّ بها بمجرد أن رأى النّور كاشفاً له عن استعمالات المحيطين به لأداة تواصل معيّنة، هو ليس إلاّ غريباً عنها إلى ذلك الحين، وهي مجهولة تماماً لديه، وليس لها وجودٌ إلاّ في ذهنه وبِشكلٍ غامض. فكيف يمكن تفسير هذه الحال والنّظريّة الّتي طرحتها هي شبه عاجزة عن إتمام مهمّتها؟

٢. بيد أن للواقع كلمته في هذا السّياق، إذ يكشف عن متحدِّث جديد بعيد عن تلك المثالية اللّغوية التي سبغته بها النّظرية التوليدية، وهو متحدِّث طالما تلقّى تأثيرات المكان والزّمان، وبينما تتداخل في لغته فهي تتجاهل بالكامل معطياتها. والمتحدِّث من جهته نجده شديد الحرص على الاندماج في جماعة لغوية معينة تخضع بدورها لتداخلات أخرى، غالباً ما تعرضها لصراعات لغويّة ما[1].

٣. فنظام اللُّغة في أدائه وظيفته التّبليغيّة لا يبدو متجانساً على الصّورة الّتي رسمتها له نظريّة الملكة اللّغوية بالأخصّ، فإذا ما رمينا تحقيق هذه الأخيرة فليس بإمكانها سوى تصوّر اللّغة على أساس أنّها نظام مندمج (**Système intégré**) مكوّن من مختلف الأنظمة التّحتانية الّتي نكتفي، إذا ما أردنا التّحدث، بالإيصال فيما بينها ويمكن تقسيم هذه الأنظمة إلى تنوّعات يمكن تسميّتها باللّهجات المبنيّة على فوارق جغرافية واللّهجات المؤسّسة على فوارق اجتماعية وأخرى مشيّدة على فوارق تاريخيّة.

٤. يمتلك كل متحدِّث - وبشكل طبيعيّ - على الأقل مزيجًا واحِدًا مِن كلِّ تنوعٍ من الأنظمة اللهجيّة الثلاث السالفة الذكر. فيمكن اعادة صياغة هذه الملاحظة الصّياغة الآتية:

---

1 يُنظَر: **M. -T. Cabré, La terminologie.., p.66.**

❖ **التّنوُّعات:**

- التّنوُّع المتأصِّل فيه حسب انتمائه الجغرافي.
- التّنوُّع المتجذِّر فيه وفق اندماجه في جماعة لغوية معينة.
- التّنوُّع الخاضِع للجيل الذي هو معاصر له (الذي يتماشى والجيل الّذي يتواصل معه مباشرة).

٥. وبالإضافة إلى هذه التنوّعات اللّهجيّة الطبيعية، فكل متحدّث يسعى إلى التوفيق بين تعبيره ومقامات التواصل النوعية، وهذا بفضل مختلف التنوعات الوظيفية والسّجلات التي تقتضيها تلك المقامات. ويقع اختيار المتحدِّث لهذه السّجلاّت وفق مختلف المعايير، نذكر أهمّها:

❖ **معايير اختيارالتنوّعات والسجلاّت:**

- القناة المسخّرة في سبيل نقل المعلومة (شفوية / كتابية).
- الموضوع المعالج (عامّ أو متخصِّص).
- الهدف من التواصل أو وظيفته (إعلام/ تقييم/ تأثير / احتجاج).
- درجة الرّسمية القائمة بين المتحدِّثين ومستوى التّجريد (رسمي / غير رسمي / أكثر تجريدًا / أقلّ تجريدًا)[1].

تجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ هذا التّصنيف الثُّنائيّ إذا نمّ عن التّقابُل بين المصطلحات المستعملة فهو ليس مطلقًا، بل تقبل هذه الأخيرة صنفًا مُعيّنًا مِن الفُروق الدّقيقة بيْنها وتنوعاً يسيراً في الدرجات.

من هنا فإنّ اللّسانيّات التّطبيقيّة الّتي تنظر إلى اللُّغة باعتبارها نظامًا مُشكَّلاً من الأنظمة التّحتانية، وبكونها نظامًا غير مطّرد بحيث يتنوَّع بتنوُّع اللهجات والوظائف، نجدها تشمل المصطلحات أوّلاً كموضوع لها، ثمّ كمنحى لا يتجزّأ من الأنظمة الوظيفيّة الّتي تتحدّد بواسطة تخصيصٍ موضوعاتيّ.

---

[1] ينظر: M. -T. Cabré, Op.cit, p.66-67

٦,٢,٣ النّظريّة الوظيفيّة والمُصطلحيّات:

المصطلحات كغيرها مِن الكلمات لا تتجلى أثناء التّواصل كوحدات منعزلة، إذ تظهر منتظمةً مع وحداتٍ أخرى من اللُّغة العامّة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ أخرى تابعة لمجال متخصِّص قد يُماثل ميدانها أو يُخالفه، فهذه الوحدات مجتمعة بهذا الشكل المبسط تشكل خطاباً متخصِّصًا **(Discours spécialisé)**، مادّته اللُّغة، لكن لا يُضفي عليه الطّابع اللُّغويّ الحقيقيّ إلاّ إذا أدّى الوظيفةَ التبليغيّة المَرجوة منه، وليس هذا ممّا يتيسّر إذا لم تكن المصطلحاتُ بالأخص وحداتٍ وظيفيّةً بما أنّها هي الّتي يُنتظَر أنْ تَحظى بأكبر نصيبٍ مِن الاستِعمال، ونعلم أنّها مِن الضّروري أن تُصنَّف وتُرتَّب في ذلك الخِطاب حسب طبيعة وظيفتها. والوظيفة الأساس التي تُلتمَس من أيِّ خِطابٍ مُتخصِّصٍ هو نقلُ المعلومات.

واللّسانيّات الوظيفيّة تُعلِمنا أنّه لا يُميَّز في السِّياق الّذي تَتواجد فيه تلك الوحداتُ إلاّ العناصر التي تحمل معلومات معيّنة (وظيفية) ويكون المرسل (الاختصاصي) قد استعملها بقصدٍ معيّنٍ وهي ذات فحوى أَمْلَى عليه التوجّه إليها دون غيرها.

ولا بدّ أنْ يُطرح عليه سؤال، هو: لِماذا استعملت هذه الوحدة وكان بالإمكان اللُّجوءُ إلى غيرها؟ وهو قد علِم ذلك، ونحن عندما نطّلع على نصٍّ متخصِّصٍ نتساءل أحيانا ـ خاصة في الدِّراسة ـ : لماذا وُجِدت هنا في هذا الموضِع بالتّحديد ولماذا هذه الوحدات بعينها وليس غيرها؟ ولِماذا لم تتواجد في هذا الموضِع بذاته وحداتٌ أخرى غير هذه الوحدات؟

العارف لِلوظيفيّة يجيب على هذه الأسئلة بهذه الصّياغة الموجزة:

- أوّلاً: المعنى المقصود هو الذي يستدعي وحدة معيّنة وليس غيرها.
- ثانيا: اختيار المُرسِل مبنيٌّ على الوظيفة التي يعرف أنّ مصطلحًا ما كفيل بأدائها أو بإمكانه أن يُسندها إليه.
- ثالثا: المُرسِل يكون قد راعى حاجة المرسَل إليه.

المصطلحاتُ كغيرها من الكلمات في حاجة إلى سيّاقات تحدِّدها وتظهر من خلالها الدّلالاتُ الّتي مِن شأنها أن تُحقِّقها، وإذا كانت هذه الأخيرة مجهولةً لدى المرسَل إليه ـ الّذي لابدّ أن يكون المُرسِل قد راعاه باعتماده على المعايير المشار إليها أعلاه ـ فلا تتجلى أثناء التّواصُل كوحدات منعزلة، إذ تظهر مركبة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ أخرى تابعة لحقل اختصاص مماثلٍ لميدانها أو مختلف عنه.

فهذه الوحدات مجتمعةً بهذا الشّكل المُبسَّط تُكوِّن النّص المُتخصِّص. لكن علينا بالعلم أنّ المصطلحات لا تسلك في النّص مسلكًا اعتباطيًّا، بل نجدها منسَّقة نحويًّا وصرفيًّا وفق القواعِد الّتي تنظِّم فصيلتها النحوية[1]، وحسب الفصول[2] الّتي تنتمي إليها.(اسم، فعل، حرف[3]، نعت، حال... الخ) وهذا مِن منظورِ الوظيفة الّتي تشغلها في النّص أو بالأحرى، مِن زاوية الصِّنف التّوزيعي[4] العامّ الّذي تنتمي إليه.

إنّ نسبة مختلف الفصائِل النّحوية للمصطلحات، متنوعة مِن ناحية نِظام اللُّغة. فوحدات الفصيلة الاسميّة تُمثِّل عمومًا ثُلثيْ المجموع المصطلحيّ. هذا ما يفسِّر بالضّبط ميلَ المُصطلحات إلى تسمية المفاهيم بالأسماء وليس بالأفعال، وغالبًا ما تجسَّد لغويًّا المفاهيمُ ذات البنية الكلية (الصّورة الذّهنية) بواسطة الأسماء.

٧,٢,٣ المُصطلحيّات التنظريّة وعِلم متن اللُّغة:

إنّ العديدَ مِن الخصائصَ المُشتركة الّتي يَلتقي فيها كلٌّ من المُصطلحيّات وعِلم مَتْن اللُّغة قد تَسمح باتِّخاذِهما كَحقليْن مُتَّصليْن اتِّصالاً وثيقًا إذ:

- كلاهما يُعْنَى بالكلمات.
- كلاهما يَنطوي على مِصراعيْن: النَّظريّ والتّطبيقي.

---

1 فصيلة نحوية: (Categorie grammatical) أو أقسام نحويّة.

2 الفصول ج. فصل: (Sous categorie).

3 قد يشكِّل فصيلة نحوية: (Categorie grammatical) .

4 الصِّنف: (Classe) التّوزيعي (Distributionnelle)

مِن بيّن الأهداف الّتي تَسعى إليها المُصطلحيّات هو إنجاز المعجمات على غِرار علم مَتْن اللُّغة الّذي تهتدي صناعةُ المعاجم على ضوء نظريّاتِه.

إلاّ أنّه لا يُمكِن الادِّعاءُ بأنّ الكُلَّ قابلٌ لِلاجتماع والالتِقاء داخِلَ هذيْن الفرعيْن. فعلى الرّغم مِن أنّ الأمرَ يَعني بالنِّسبة لِلبعض أنّ المُصطلحيّات جُزءاً مِن عِلم متن اللّغة، فعِند الآخرين ليس إلاّ اختصاصًا قائمًا بذاته على الشاكلة التي رأيناها سابقاً.

فمِن هذا القبيل ستُؤدِّي بعضُ الخصائص المميِّزة ـ هذه المرة ـ إلى معالجتهما منفصليْن، و تتوزّع هذه الخصائص حسب الزّوايا الآتية:

- حقل الدِّراسة.
- الوحدة الأساسيّة
- الأهداف
- منهج العمل

١,٧,٢,٣ حقل الدِّراسة:

يتكفّل عِلمُ مَتْن اللُّغة بتحليل ووصف المَلَكة المعجميّة الّتي يَملِكها المُتحدِّثُ، فيُفرَض في إطارها أنّ كلَّ مُتحدِّث يَعرِف قائمةً مِن الكلِمات الّتي تمكِّنه مِن تبادُل الأخبار والمَعلومات مع غيره من المشاركين معه في الحديث بنفس اللغة ـ وهي التي يمكن ضبط معانيها في المعجمات، مع الاعتراف بأن المعاني تتطور ولا بدّ بذلك من تطور الألفاظ معها، و بالتّالي مراجعة تلك القوائم المضبوطة بعد مرور فتراتٍ معيّنة.

وكذلك يستوعب ذلك المتحدّث وبفضل تلك المَلَكة المعجميّة، مجموعةً مِن القواعد الخليقة بتكوين الكلمات الجديدة، ويتمكّن مِن المُعطيات اللُّغويّة، بل حتى الموسوعيّة المتعلقة بكل كلمة، (وهي معطيات تبيّن أنّه إنما استعملها عن جدارة وتبصر وجدوى ومن وجهها الصحيح، حيث ينتج معنى الجملة على أساسها أو بالتّظافر مع غيرها من الوحدات) و تعلمه بمدى دقتها ومطابقتها لكل حالة من

حالات التّواصل.

غير أنّه إذا كان علم متن اللغة يهتمّ بمجموع الكلمات الّتي يمكن للمتحدِّث أن يكون على دراية بها، فالمصطلحيات لا تكترث إلا بالكلمات الّتي تنتمي إلى حقلٍ اختصاصيٍّ معيَّن، مثل (الفيزياء، الكيمياء، اللسانيات، علم القانون... الخ)، أو إلى قطاع مهنيٍّ ما مثل (التجارة و الصناعة، الرياضة).

فحقليْ الدِّراسة لا يلتقيان إذن، إلاّ في حدودِ علاقة الاحتواء، إذ أنّ حقلَ علم متن اللُّغة هو أكثر شموليّة مِن هذا الجانِب، فهو مُتضمِّن لِحقل المُصطلحيّات.

فتبعًا لِمعيار "حقل الدِّراسة "تُصنَّف المُصطلحيّات كفرعٍ تابعٍ لِعلم مَتْن اللُّغة.

٢,٧,٢,٣ الوحدة الأساسيّة:

إنّ شُغل عِلم مَتْن اللُّغة مُنصبٌّ على دِراسة الكلِمات كلّ الكلِمات، أمّا المُصطلحيّات فلا تَدرُس إلاّ المُصطلحات، فكما سوف نتناوله أدناه، فالمُصطلحُ والكلِمة العادية مرّةً يتشابهان ومرّةً يختلفان.

فالكلمة العاديّة وِحدة توصف بمجموعة خصائص لغويّة نظاميّة منظّمة لديها خاصية الإحالة إلى عنصر ما من الواقع. والمصطلح هو وحدة ذات خصائص لغوية شبيهة بخصائص الكلمة العاديّة لكنّها موظَّفة في ميدانٍ اختصاصيٍّ مُعيَّن.

مِن هذا المَنظور فالكلِمة التّابعة أو الّتي تكون جزءاً مِن الاختِصاص تُعدُّ مُصطلحاً. فكلمة "الوزن "تُعدُّ مُصطلحًا ضِمن الاختصاصات الآتية وتختلف المفاهيمُ الّتي تدلّ عليها باختلاف هذه الأخيرة:

- الوزن ١ : (علم الصّرف): "فعل "مثلاً هو وزن صرفي في اللُّغة العربية تقاس عليه الأفعال والمصادر... الخ.
- الوزن ٢ : (التّجارة).
- الوزن ٣ : (الرّياضة).

❖ **الوحدة المُصطلحيّة بيْن التّحليل اللِّسانيّ والتّحليل المفهوميّ:**

فالتّحليل اللِّسانيّ للمصطلح قليلاً ما يَسمح بكشف الخاصية الأساسيّة الّتي

يتميّز بها عن باقي عناصر معجم اللُّغة العامّة. لِهذا يُصبح مِن المُستحيل أنْ يحمل علم متن اللّغة على عاتقه دراسةَ هذه الوحدة (المصطلح).

أما **التّحليل المفهوميّ** الّذي أشار إليه عبد الرحمن الحاج الصالح هو من شأنِه أنْ يوضِّح أصالةَ المُصطلح. فالكلِمة العادية مِن المَنظور اللّسانيّ، تنْطبِع بشكلِها الصّوتيِّ والخطيِّ كذلك (الكتابة)، فهي ذاتُ بنية صرفيّة، إمّا بسيطة أو مركّبة، وتُصنَّف نحويًّا ضِمن فصيلةٍ معيّنة. وهي ذاتُ مَدلولٍ يضطلع القِسمُ التّصنيفيّ الّذي ينتمي إليه شيءٌ معيَّن (عيْن المسمّى) والمُصطلحُ كذلك يُشكِّل نفسَ الخصائص مع الكلِمة العادية مِن هذه الوجهة.

بيد أنّه إذا ما أردنا تحليلَ سجلٍ مصطلحيٍّ ما بِمُقارنتِه بِكلمات القاموس العاديّ سوف نُلاحِظ بعضَ العناصِر النّوعيّة الّتي ستُبيِّن الطّابعَ الخاصَّ الّذي تتميّز به المُصطلحاتُ فهكذا مثلاً نجِد طرائِقَ تكوِين المُصطلحات ليس لديْها نفسُ التّواتُر مَع مثيلتِها في كلِمات اللُّغة العامّة. ففي المُصطلحيّات نُلاحِظ لَدى الوحدات المركّبة مِن مُكوِّنات عِلميّة وأبنيةٍ تَركيبيّة ثابتة، تواترًا في ظُهورِها أعْلى مِن كلِمات اللُّغة العامّة. فهذا الأمرُ لا يتناقضُ مع المبدإِ الّذي يَنصُّ على كوْن المُصطلحات والكلِمات العادية لَها نفسُ المكوِّنات الصّرفيّة (البنويّة) ولها نفس قواعد التّكوين المعجميّ. أمّا ميْل اللُّغات الأوربيّة في الغالِب إلى اعتماد مكوِّنات ذات أصولٍ يونانيّة ولاتينيّة وباعتيّاد مُتنامٍ، فهذا يُشكِّل ميزةَ اختصّت بها المصطلحات. وقُلْ نفسَ الشّيء بالنِّسبة لِتواتُر البنيات التّركيبيّة فيها.

يُمكِن الاستِطرادُ في عرْض خصائص أخرى مُميِّزة إلى جانِب الخاصية السّابقة، فبينما نَلتقِط في المُصطلحيّات غلبةَ الأسماء نُلاحِظ ما يَعمر به قاموس اللُّغة العامّة مِن كلِماتٍ تَنتمي إلى كلِّ الفصائِل النّحويّة: اسم، فِعل، حرْف، نَعْت، ظرْف، أدوات مختلِفة (وظيفيّة)، ضمائر، وحدات صرفية ... الخ. فمِن مَنظور النّحو، ليس المُصطلحيّاتُ وعِلم مَتْن اللُّغة إلاّ مُتمايزيْن تَماماً.

هناك مَظاهر اختِلاف أخرى مِن شأنِها أنْ تُقوِّي التّبايُنَ ما بيْن الكلِمات والمُصطلحات. فالكلِمات ليست وحداتٍ لُغويّةً فحسب بحيث يتوقّف وصفُها على

دراسة نِظام اللُّغة، بل هي وحداتٌ تواصل، يُمكِن النّظرُ إليها مِن المَنظور التّداوليّ، وذلك بجعل الدِّراسات تشتمِل حالات الاستعمال وظُروف المُتحدِّث الّذي يَقوم به، في أوضاعٍ تعبيريّةٍ دقيقةٍ ومقاماتٍ تَواصليّةٍ مُحدَّدة. فتَكون بذلك مَعاني الكلِمات على ضوْء التّداوليّة مُرتبِطة بشخصيّة المُتحدِّث وبظروفٍ أخرى مُحيطةٍ به بيْنما في المصطلحات كثيرًا ما تنصهِر هذه المُعطياتُ (لا نتبيّن شيئًا مِنها) ولا نُمسِك إلاّ بالدّلالة الّتي تُشير إلى الشّيء الّذي هو موضوعُ الخِطاب[1]. فبالكلِمات العادِية يُمكِن أنْ نتعرّف على شخصيّة المُتحدِّث أمّا المصطلحات فلا مجالَ لَها لأداء هذه الوظيفة. فلا نجدُ المُميّزات الشّخصيّة في المصطلحات، لكن هذا لايعني أنّ العناصر التداوليّة كلّها غائبة في هذه الأخيرة، إذ غالِبًا ما يُلجَأ لاستِيعابها إلى تشخِيص العالَم الخارجيّ أو المُحيط الثّقافيّ.

❖ **تمييز الوحدة المصطلحيّة مِن منظورٍ تداوليّ:**

مِن هنا تتدخّل اللّسانيّاتُ التّداوليّة باعتِبارِها الجانِبَ الّذي يُطلِعنا أكْثرَ على الاختِلافات الدّقيقة القائِمة بيْن المُصطلحات والكلِمات. فتَتمايَز تَداوُليًّا عن طريق مُستعمِليها، ومَقامات الاستعمال، والمَوضوعات الّتي تَتناقلها، وبأنماطِ الخِطابات الّتي نَلتقِطها مِنها عادةً. إليْك تفصيلَ ذلِك:

بالنِّسبة لِلعُنصر الأوّل، فمُستعمِلو الكلِمات هم موظّفو اللُّغة كلُّهم. بيْنما نَحصُر مُستعمِلي المُصطلحات في أخِصّائيِّين مُحدَّدين يَشتغِلون في حُقولٍ مُعيّنة.

فِيما يخُصّ العُنصرَ الثّاني، فَالكلِماتُ تُستعمَل في المَقامات الأكثر تَنوُّعاً، أمّا المُصطلحاتُ فيقتصِر استخدامُها في مَقاماتٍ علميّةٍ وتقنيّةٍ ومهنيّةٍ بحْتة.

وفي شأْن العُنصر الثّالِث، يتمُّ تَشغيلُ الجدْول المُصطلحيّ عمومًا مِن أجْل الإحالة إلى مَفاهيم مُرتبِطة بحُقولٍ مُحدَّدة. أمّا الجدْول المعجمي العام فيتناسب مع كلِّ المَواضيع والانشِغالات المُتعلّقة بالحياة اليوميّة لِلنّاس، لِلتّعبير عن المَشاعِر، وتوجيه الأوامِر.

---

1 ينظر: G. Vignier & A. Martin, Le français technique, Coll. Le français dans le monde, Librairie Hachette-Larousse, Parie, 1976, p.14.

أخيرًا، فأنماطُ الخِطابات الّتي تَندمِج فيها الكلِماتُ ليْست مُعيّنة ومُحدَّدة بِنفس درَجة تَحديد الخِطابات الّتي تَشتمِل على المُصطلحات. فتتمثّل أنماطُ هذه الأخيرة (الخطابات) في النُّصوص المُتخصِّصة (النّصوص العلميّة التّقنية، والنّصوص التّقريريّة الإعلاميّة).

٣,٧,٢,٣ الأهداف:

يُمكِن التّفريقُ بيْن المُصطلحيّات وعِلم متْن اللُّغة بِقيّاس الأهداف الّتي يَسعى إليها كلٌّ مِنهما. فهكذا نَجِد عِلمَ متْن اللُّغة، مِن مَنظور النّظريّة اللُّغويّة، يَهتمُّ بالكلِمات في حُدود مَسعاه إلى تبريرِ المَلَكة المعجميّة (الإفراديّة) الّتي يَنطوِي عليها كلُّ مُتحدِّث. بيْنما تُولي المُصطلحيّاتُ لِوحدتِها الأساسيّة (المصطلحات) أهميّةً قصوى في إطار غاية هذه الأخيرة الرّامية إلى الإحاطة الشّامِلة والمُمكِنة بالمَفاهيم ومَدى قُدرتِها على تَجسيد النّظريّات وتَنظيمها باعتِبار المُصطلح أداةَ البحْث. يتوفّر كلُّ مُتحدِّث بغضّ النّظر عن نوْع اللُّغة الّتي يَستعمِلها في تَواصُلِه مع غيره، على سِلسلة مُعيّنة مِن المَعارِف المُتعلّقة بلغتِه، تلك الّتي تُشكِّل جزءاً هامًّا مِن القُدرات الإدراكيّة التّابعة لِدماغه أو الفكر الإنساني البشري وهي ماهية وِراثيّة، حسْب نظريّة تشومكي، إذ أنّ مَن يتحدّث بلُغةٍ مُعيّنةٍ يَدري على العُمومِ كيف يَستعمِلها لِلوُصول إلى أهدافٍ مُعيّنة. لِذا نَستطيع القولَ إنّ هذا الإنسانَ قد اكتَسب مَلَكة المُمارسة التّداولية **(Competence pragramatique)** تَتواءَم مَع ملَكتَه اللُّغويّة الّتي تَختصُّ بالنّحو (القواعد). فهكذا يتمُّ استِعمالُ كلّ لُغةٍ لِجُملة هذه المَبادِئ العامّة وكلّ بطريقتِها الخاصّة. بيد أنّ التّنوُّعات الّتي تَسمح بها لا تَبتعِد كثيرًا عن الحُدود الضّيقة الّتي تَرسمُها تِلك اللُّغة. فتَضع النّظريّة المعجميّة، على ضوْء ما تقدّم، نصبَ عيْنها وصفَ المَعارِف المعجميّة الّتي هي في حَوْزة المُتحدِّثين، ويرمي ذلك الوصفُ إلى تَفسير نوع التّصرُّف الّذي يَصدُر عن هؤلاء المُتحدِّثين إزاءَ اختِيّاراتِهم المعجميّة، وما يجدر بهم أنْ يعلموه بِشأن الكلِمات الّتي وَقعت عليها تِلك الاختِيّارات مِن أجْل القُدرة على التّعبير كما يحلو لَهم.

فعلى النّقيض مِن عِلم مَتْن اللُّغة، لا تَزعم المُصطلحيّات تَزويدَنا بتفسيرٍ محضٍ لِلمَعارف اللُّغويّة المُتعلّقة بالمُصطلحات، وذلك حسْب مَبادِئ اللّسانيّات النّظريّة، ولا تَسعى إلى وصْف التّصرُّف المُصطلحيّ الّذي يَصدُر مِن الاختِصاصيِّين في اختِيّاراتِهم المُصطلحيّة، بل تَهدِف فقط إلى اقتِراح العَناصِر النّظريّة والأُسُس الّتي تَتحكّم في نَفض الغِطاء عن المُصطلحات وانتِقائِها وتصنيفِها وفق الميادين الاختِصاصيّة الّتي تَنتمي إليه وذلك مِن أجْل بُلوغ التّنميط والتّوحيد المعياريّ.

فمِن هذا القَبيل تَتميَّز المُصطلحيّاتُ كليّةً وبِوُضوحٍ عن عِلم مَتْن اللُّغة الوصفيّ. بما أنّ الأولى تَهدِف إلى الإحاطة بالمَلَكة المُصطلحيّة **(Compétence terminologique)** الخاصّة بالأخِصّائيِّين، تلك المَلَكة الّتي يَمتلِكونها عن جدارة، وإلاّ كيف نُفسِّر مَدى استِعمالِهم لِلمُصطلحيّات المُناسِبة؟ فصِناعة المصطلحات الّتي هي أيضًا مِن مَهام المُصطلحيّات، تُؤدِّي لَها دورَ منح التّسميات للمفاهيم المتعلّقة بحقلٍ مُعيّن.

٤,٧,٢,٣ منهج العلم:

تُميَّز عِدّةُ أنواعٍ مِن المَناهِج الّتي يتّخِذها كلُّ فرعٍ مِن الفرعيْن في عملِه، فمِن شأنِها أنْ تُفرِز أوْجهًا أخرى مِن الاختِلافات القائِمة بيْنهما. فبيْنما ينطلِق عِلمُ مَتْن اللُّغة في عملِه مِن الفرضيّات النّظريّة الّتي عليها أنْ تَنفيها أو تُثبِتها عن طريق تَحليل الحالات الّتي ليْست بالضّرورة أكثرَ تَمثيلاً لِنتاج المُتحدِّث لا تتّخِذ المُصطلحيّاتُ كمَنهجيّة لَها تِلك التّفسيرات الّتي يكون علم مَتْن اللُّغة قد ثَبَتَها، لكنّها تسير على هَدي البحث عن التّسميّات لِحالاتٍ مفهوميّةٍ مَوجودةٍ مُسبَقًا. فبالتّالي نجِد المُصطلحيّات تَنطلِق مِن المَفاهيم بَعد تَحديدِها تحديدًا دقيقًا لِهذا فهي لا تصدُر عن المصطلحات نفسِها بوصفها واقعًا لُغويًّا، لكنّها تَصدرُ عن المَفاهيم المُحدَّدة مُحاوِلةً إيجاد المُصطلحات الدّقيقة الدّالّة عليها. ويتطلّب هذا العملُ أنْ يُحدَّد المَفهومُ الواحِدُ بشكلٍ دقيقٍ يُميِّزه عن المَفاهيم الأخرى المُماثِلة له. وتُحدَّد هذه المَفاهيمُ تحديدًا لا يَقتصِر على تَسجيل المُصطلحات القائِمة، وهي - في أكثر الفروع - مُتعدِّدة ومُتداخِلة وغير واضِحة، ولكِن المصطلحيّات تُقنِّن المُصطلحات في ضوء المَفاهيم العِلميّة النّابِعة مِن طبيعة الموضوع نفسِه. وإذا كان البحثُ اللُّغويّ (المعجميّ) يُحاوِل دراسة

البنية اللُّغويّة، و فيها الكلِمات ويَدرس دلالاتِها، فإنّ المُصطلحيّات تُحدِّد المَفاهيمَ ـ في المَقام الأوّل ـ تحديدًا دقيقًا وتُقنِّن لَها مُصطلحاتِها.

٨,٢,٣ المُصطلحيّات وصِناعة المَعاجِم:

عرفْنا الآنَ أنَّ علم متْن اللغة هو علمٌ وصْفيٌّ له طابعُه النَّظريُّ، إذ يهتمُّ بوصف كلِمات اللُّغة، فليس له غيرُ الوصف كغايةٍ ومَنهجٍ في آنٍ واحدٍ، والإخبار عن مدى مطابقة المتحدِّث لِملَكته المعجميَّة، وليس من مهامه الاعتناءُ بالتّطبيق. لكن ذلِك لا يمنعُ ـ والحالة هذه ـ اللِّسانيَّات التَّطبيقيَّة مِن إدخالِ القضيّة في سجلَّات اهتماماتِها بالقضية المعجميَّة وتحت إشراف صِناعة المَعاجِم الّتي تَتشاغل بمبادئ إنجاز القواميس (المعجمات) وهي نوعٌ مِن الجانِب التَّطبيقيِّ لِعلم متْن اللغة.

تَنطلِق م. ت. كابري مِن المَنظور اللِّسانيّ فتَرى أنَّ الطَّبيعة اللُّغويّة المُزدوجة لِلمُصطلحات باعتِبارِها كلِماتٍ أو عِباراتٍ (تَسميات) وتَنتمي بصورتِها إلى اللُّغة، تجعلُها لا تنأى عن الحُدودَ الّتي أقرّها دي سوسير بخصوص الدّليل اللُّغويّ. فتُصبِح المُقاربةُ اللِّسانيَّة لِلمعارِف المُحصّلة مُصطلحيًّا ـ على الرّغم مِن كونِها خارِجيَّةً بما أنَّها تَنتقِل مِن الأَشياء (فيزيائيَّة أو غيرها) نَحوَ التَّسميات، وهذا مُرورًا مِن تَحديد مَفاهيم المُصطلحات ـ أمرًا مُمكِنًا. تَظلُّ لِسانيَّةً بما أنَّ المُصطلحات تُوصَف وِفقَ تحليلٍ لِسانيٍّ مِثلها مِثل أيِّ كلِمة أو مُتتالِية مِن الكلِمات. وتُخضع لِنِظامٍ عامٍ مِن حيث دلالاتِها مع جواز مُناقشة أمر تَعريفاتِها المُحدَّدة والمُتَّفق عليها.

١,٨,٢,٣ المُقاربة اللّفظيّة والمُقاربة المَفهوميّة:

غيْرَ أنّه مِن مَنظور الاختِصاص التِّقنيّ العِلميّ، فَليست المُصطلحيّة إلاّ انعِكاسًا لِنِظامِها المَفهوميِّ الخاصّ[1]، مِمَّا يَجعل صِناعة المَعاجِم أوَّل مَن يَتعرَّض لانقِلابات هذه الحقيقة بَعدَ تَصفيَّة مَنهج المُصطلحيَّات باعتِبار المَعارِف على الرَّغم مِن أنَّ هذه المُقاربة المُسمَّاة بـ: **(Onomasiologie)** (الانطلاقة مِن المَفاهيم نَحوَ التَّسميات) لا

1 يُنظَر: **M. -T. Cabré, La terminologie.., p.72.**

تتنكّر لِما يَبدو أنّه واقِفٌ على طريقِ نقيض مِنها: **(Sémasiologie)** المُقاربة اللَّفظيّة.

وقدْ تَرْجم مُحمَّد الديداوي هذيْن المُصطلحيْن بـ: الانتِقال مِن المَعْنى إلى المَبْنى (الأوّل) والانتِقال مِن المَبْنى إلى المَعْنى[1]. وكذلِك تَرجَمه عبد الرَّحمن الحاج صالح (وآخَرون) بـ: عِلم المَعاني اللَّفظي (الثّاني) "في مُقابِل دِراسة الأدلّة انطِلاقًا مِن المَعاني "(الأوّل)[2]، فَنُلاحِظ اعتِماد تَرجمة المَعْنى (المَفْهوم) مِمَّا يُحدِث صعوبةً لِفهم المَدلول دون المُرور بِتواجُد المُصطلح كَبِنية مُمثِّلة لِذلك المَفهوم المَدلول به عليْه لأَنَّه يُوحي في اللُّغة العربيَّة بِأنَّه مُجرَّد جُملَة دالَّة على المَعنى المَحصول عن طريقِها. ينقُل م. س. ياقوت، في صدد بَسطه ما نصَّ عليه فيشر (ت.١٩٤٩) مِن وُجوب أن تُعرض الكلمة في المعجم العربيّ على سبع وجهات النَّظر، قول هذا الأَخير: «النَّاحية التَّعبيريَّة **Semasiological** : وهدفُها تَحقيق مَعنى الكلِمة أو مَعانيها، وفي حالة وُجود مَعانٍ كثيرة تُرتَّب هذه المَعاني على حَسب علاقتها التَّاريخيَّة والعقليَّة؛ كما يَجِب تَقديم المَعنى العام على المَعنى الخاص، والمَعنى الحِسِّي على المَعنى العقلي، والمَعنى الحقيقيِّ على المَعنى المَجازي، ويُمكِن الاستِعانةُ هنا بِعلم المَجاز، والاشتِقاق، والتَّرادُف»[3].

لِلمُقاربة المَفهوميّة أهميّة بالِغة إذ حصرُ الدِّراسة في ضبط العلاقات الدّلاليّة القائمة بين الدّلائل دون الالتِفات إلى المَرجِع (المُحال إليه)، يَرمي بِالمَفهوم نسبيًّا في سواد المَجهول. بل يُعتِّم النّظرة بِفضل العِلاقة اللُّغويّة التّسبيبيّة الّتي سنرى أنّها طغت على المُصطلحات المُشكِّلة مُدوَّنة بحثنا. هذا ما يستجليه ع. س. المسدّي:

«على أنّ اللُّغةَ لا تَتكامَل خصائصُها الوظيفيّةُ إلاّ اتّسمت بِالاطِّراد [...]، ومَعنى الاطِّراد أنْ تَتلازَمَ العلاماتُ بِمراجِعِها تَلازُمًا هو مِن بابِ الاصطِلاح لا مِن بابِ الضّرورة بِحيْث إذا طرأ طارِئٌ على دلالةِ الألفاظِ انفكّت روابطُ التّلازُم الأوّل لِتحلّ محلَّها روابط تَلازُمٍ جديد، ومَعلومٌ أنّ العقلَ لا يَتخلّى عن أيِّ اقتِرانٍ مُطّرد لَديه

---

1 يُنْظَر: مُحمَّد الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل...، ص.٤٨.

2 يُنظَر: المعجم المُوحّد، م.٢٤٩٣، ص.١٢٩.

3 مَحمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ...، ص.١١٥.

اطِّرادَ الضّرورة سواءَ أكانت ضرورةً طبيعيّةً أو ضرورةً مَنطِقيّة، فَلا يسلم لَك العقلُ ـ مَهما ألْحَحتَ عليْه ـ بأنّ النّارَ لا تُحرِق أو بأنّ الضِّدّيْن يَجتمِعان»[1].

في هذا الشّكل[2] بيان موقِع المُقاربة المَفهوميّة بالنِّسبة لِلمُقاربة اللّفظيّة:

شكل رقم ١

❖ **تعريف القاموس:**

القاموسُ (المعجم) حسْب القاعِدة العامّة، هو ثمرةُ العمل اللّسانيّ الّذي يَجمع جُملةً مِن الكلِمات بانتِقاءٍ لأهدافٍ مُحدَّدةٍ وفق مَعايير مُعيّنة، أو وحدات أخرى مِن اللُّغة، ويُقابِلها بسلسلة مِن المَعلومات، ويُرتِّب تِلك الكلِمات وفق ما يُدعى بالمدخل الذي يُشكِّل البنية المُلخِّصة لِتلك المَعلومات المُجمَلة.

❖ **تنويع القواميس:**

تَتنوَّع القواميس إلى أنماطٍ تَتحدّد حسْب خَصائصَ لُغويّة مُعيّنة، ووظائفِها وغاياتِها، يُمكِن إقامةُ تصنيفٍ لِلقواميس على أساسِ ما يَتميّز كلُّ واحِدٍ عن الآخر. وجُملةُ الخصائِص الّتي يَقوم عليها ذلك التّصنيفُ هي:

---

1 ع. س. المسدّي، مباحِث تأسيسيَّة في اللّسانيَّات..، ص.١٧٦.

2 وهو صورة مُكيَّفة لِشكلٍ ورد في: M. -T. Cabré, Op. cit., p.80.

- مَصادر المَعلومات: تُنتقَى المَعلوماتُ مِن مَصادرَ شتّى، خاصّةً المَكتوبة منها.
- مَعايير اختيّار المَداخل: وهي الأشكال الأكثر استعمالاً.
- شكل المَدخل: الكلمة.
- تركيب المدخل: ألِفبائي مَثلاً.
- المَعلومات الّتي تُرافِق كلّ مدخل: إملائيّة، تأثيليّة، صرفيّة، نحويّة.
- الفصيلة النّحوية.
- التّعريف الأساسيّ.
- تُقابَل الدّلالاتُ المُحدّدة بمختلف الاستعمالات.
- أمثلة عن الاستِعمالات.
- المَنهج الأساسيّ لِلمعجم: وصف الكلمات بالتعريفات. المُقاربة هي لفظيّة.
- المستعمِلون المُستهدَفون: المُتحدِّث المُثقَّف، المُتوسِّط الثّقافة...الخ.
- الوظائف الّتي يسعى المعجمُ إلى القيّام بها: تَحسين مُستوى مَلَكة المُتحدِّث بتزويدِه بمختلف الاستِعمالات، والقضاء على التّردُّدات الّتي تُواجه مثل الثّغرات اللُّغويّة الّتي قد يُعاني مِنها.

٢,٨,٢,٣ المصطلحيّات التّطبيقيّة ومعاجم المُصطلحات:

ليس هناك أيُّ ريْبٍ في تأثُّر المصطلحيّات في ظلِّ مصراعها التّطبيقيّ هذا بصناعة المعاجم، إذ تتَحدَّد مَعاجِم المُصطلحات هي الأخرى وفق المَعايير السّابقة مَع الاختِلاف فيما يُوضَع مُقابل كلِّ مِعيار. ومعجم المُصطلحات ما هو إلاّ صِنفٌ مِن المعجمات الّتي تندمِج في ذلك التّصنيف.

❖ **المصادر:** يُمكِن أن تكون مفردات الكاتب مثلاً، مصنع، اختصاص ما... الخ.

❖ **اختِيّار المَداخِل:** وذلِك حسْبَ المَجال الّذي ينتمي إليه المَفهوم، فمثلاً: معجم الفيزياء إذا كان معيارُ الاختيّار هو الاختصاص العِلميّ أو التّقنيّ، أو معجم مهني إذا كان المِعيارُ هو تواتُر الاستِعمالات المهنيّة في حقلٍ معيّن، أو معجم جهوي أو

إقليمي إذا كان المِعيارُ هو احتواء فقط الكلمات المستعمَلة في حيِّزٍ جُغرافيٍّ محدَّدٍ يصطلح بها فيه. (يُنظر المنهجية).

❖ **شكل المدخل: المصطلح:** التّسمية التّقنية أو العِلميّة أو التّعبير العِلميّ الدّقيق.

❖ **ترتيب المداخِل:** وفق المفاهيم مثلاً.

❖ **المعلومات التي ترفَق بها المَداخِل:** يُمسَك فقط بتلك الّتي تَدخل في تَمييز المُصطلح المَقصود وتُقدَّم لِلعُلماء والتِّقنيِّين وفق الضّوابط الدّوليّة (المستعمِلون المُستَهدَفون).

❖ أمّا **الوظائِف** فتختلِف كثيرًا عن تِلك الّتي أشرْنا إليها في صِناعة المعاجم، إذْ نَجِد المُصطلحيّات المعجميّة تُنجَز مِن أجلِ تَوحيد المصطلحات بالدّرجة الأولى، وتصنيفِها حسْبَ الحُقول الّتي تَنتسِب إليها: فمَجالُها ليس وصفيًّا، بل هو تنميطيٌّ. وتَسعى بقدرِ الإمكان إلى تَجنيب التّرادُف والاشتِراك اللَّفظيّ وتلتزِم بأحاديّة اللَّفظ والدّلالة (أحاديّة التّسمية والمَفهوم). فوظيفتُها الأساسيّة هي تحقيق التَواصُليّة الوظيفيّة المُتبَادَلة في إطارٍ مهنيٍّ بحْت. فلا ينْتمي إلى ميْدانِها غيْرُ المعجمات المعياريّة، تُدعَّم بمُواصفاتٍ وتوصياتٍ صادِرةٍ مِن طرف الهيئات الوصيّة، والسُلطات المَعنيّة بتنفيذ قرارات المعاجم اللُّغوية، ولِجان التّقييم المحليّة أو الدوليّة.

٣,٨,٢,٣ منهجية العمل في المصطلحيات المعجمية:

تقوم المصطلحيّاتُ أوّلاً بجرد قائمة من المفاهيم التي تنتمي إلى بنية مفهوميّة معينة مؤطرة بحدود تميِّز الحقل الذي تنتسب إليه. وتقيم هذه المفاهيم فيما بينها علاقات منطقية وكائنيّة **(Ontologique)**، ويشكِّل المجموع نظامًا مفهوميًّا خاصًّا بفرع علميٍّ محدَّد أو بنشاط متخصِّص. فيعمد المصطلحيُّ إلى إسناد إلى كل حالة مفهوميّة ما يناسبها من التّسمية، تلك الّتي يستعملها بالفعل جمهور الاختصاصيِّين عندما يحيلون إلى المفهوم المعنيّ، فإذا عينت مختلف التسميات كمقابلات لنفس المفهوم يُشرع في انتِخاب الأفضل وفق معايير متعارف عليها إما محليّاً أو دوليّاً: مثل تجنبها كلها من أجل دفع اللّبس ووضع مكانها تسمية مستحدثة أو بالعكس من ذلك كله قد يُوصى بها كلها لكن يُفضَّل عليها واحدة

فقـط. أو تُختـار واحـدة وتُقـصى الأخـرى إطلاقـا. فهـذه المنهجيـة الـتي يعمـل بهـا المصطلحون و التي تقوم على الانطلاق من المفهوم إلى التسمية تدعى مراقبة: دراسة الأدلة انطلاقاً من المعاني **(Onomasiologie)**.

وتنتمـي طريقـةُ دراسـة الـدّليل انطلاقـاً مـن اللّفـظ، أيضًا إلى حقـل علـم الدّلالـة الّـذي يـصف المعنـى هـو الآخـر انطلاقـاً مـن اللفـظ. فهـذه الأخـيرة تميـل إلى تعـيين الـدّلالات ودراسـة المـدلولات، أو المفـاهيم انطلاقـاً مـن الكلمـات. وعلـى النّقيض مـن ذلـك تهـدف مُقاربـةُ دراسـة الـدّليل انطلاقـاً مـن المعنـى إلى وصـف التّسميات ودراسـة الدّوالّ انطلاقاً من المفاهيم. لكـن البعضَ ينبِّه إلى ضـرورة التّمييـز بـين علـم الدّلالـة وصـناعة المعـاجم فيمـا يخـصُّ هـذه النّقطـة، إذ تـستفيد هـذه الأخـيرة بوصـف دلالـة الكلمات كما هي مسجَّلة في المعاجم، وكذلك يهتمُّ علمُ متن اللغة بالأمر نفسه.

٩,٢,٣ المصطلحيّات وعلم الدّلالة:

١,٩,٢,٣ نقاط التقاطع:

يمكـن ضبطُ الملامـح المشتركة مـا بـين المصطلحيّات وعلـم الدّلالـة في الأوجـه الآتية: انتماء هذا الأخير إلى اللّسانيّات بمصراعيْها النظريّ والتطبيقـي، وإمكانيّـة ولوج البحث المصطلحيّ من البوّابة اللّسانيّة، هذا من جهة، وكذلك امتدادهما إلى ـ تقريباً ـ نفس الأفـرع العلميـة الأخـرى مثل: علم المنطق وعلم الكـائن، وعلم النّفس بفرعه المعنيّ بالقدراتيّة ... الخ.

يَلتقيان نِسبيّاً في المَوضوع؛ ولْنقلْ يجتمِع كلُّ واحِد بِجُزء مـا يختصُّ بِه الآخـر. فنقاط التّقاطع القائم بين موضوع كل من العلمين هي:

- المفهوم بالنسبة للمصطلحيات.
- المعنى أو الدّلالة وكذلك المفهوم بالنسبة لعلم الدّلالة.

أي **وظيفة المصطلحيات** الأساسيّة هـي دراسـة المنظومـات المفهوميّـة، والعلاقـات الـتي تربطهـا داخـلَ حقـلٍ معـرفيٍّ معـينٍّ، وذلـك بـضبطٍ دقيـقٍ لِلمفـاهيم والـدّلالات

والصّور الفكريّة، وجرْدٍ مستفيضٍ للتّسميات والعِبارات الحاملة لتلك المُحتويات، قصد إيجاد المُقابلات الملائِمة لَها من حيث الشّكل والمضمون، وهذا باحترامٍ صارمٍ للمقاييس اللُّغويّة المتعارَف عليها وبالخضوع لِمعايير التّقييس والتّنميط المعمول بها وطنيّاً ودوليّاً، ومِن أجل تَحقيق التَّوحيد المفهوميّ والمُصطلحيّ.

٢,٩,٢,٣ جوانِب التّمايُز:

١. علم الدّلالة مَبدئيًّا هو عِلمٌ وصْفيٌّ بحت. أمّا المُصطلحيّات فَيُمكِن لَها أن تَكون مِعياريَّة. تأمَّل مثلاً الشّق الثّاني مِن التّساؤل الّذي أبداه ع. س. المسدّي مِن إمكانيّة تدخُّل الإنسان في عمليّة وَضع المُصطلحات بناءً على إنشاءٍ لعلاقة التّسبيبيّة وما أسْماه الرّوابط الدّلاليّة أو (المُعلِّل) وما استنتجناه مِمّا ورد عِند ع. ر. ح. صالح مِن مَفهوم التّسبيب في غُضون ترجمته لِمُصطلح **(Immotivé)**[1] بقِي أن نعيد صيّاغة السُّؤال هنا كالآتي: هل مِن شأن عِلم الدّلالة أن يتأثّرَ بهذا التّوجُّه؟

٢. وضبطُ المُصطلح ومعه المَفهوم يُساعِد على توحيد النّظرة إلى حقائق الأشياء والخُروج مِن الذّاتية في التّناوُل الّتي هي آفةُ العِلم. فانصِرافُ الفلاسِفة مُنذ القِدم إلى الإمعان في اللُّغة مَبنيٌّ على إحساسٍ بالحاجة إلى ضبط المُصطلح العِلميّ وإلى مَعرِفة طريقة هذا الضّبط. فلا غرابةَ إذا قادنا الأمرُ إلى الاعتِقاد بأنّه يَكمُن الفِكر اللُّغويّ عِند هذه الفلسفة في الاستِنتاج الّذي توصّل إليه ع. س. المسدّي:

«عن هذا الّذي أسلفْنا نَتج مَبدأٌ جوهريٌّ في التّفكير اللُّغويّ القديم مَدارُه أنّ اللُّغة في شكلِها التّجريديّ هي أساسُ كلّ تَنظير، فيَكون المِعيارُ هو الأصل بيْنما يَكون الاستِعمالُ فرعًا عليْه فهو عارِضٌ مِن عوارِض التّقدير والاعتِبار»[2].

٣. يَتَّضح اتِّصالُ علم الدّلالة بعلوم الأشياء الّذي تَرجَع إليْه المُصطلحيّاتُ عِندَ الحاجة، مِن خِلال نَجاح تِلك العُلوم في تَصنيف الكائنات بَعد وصفها في نسقٍ

---

1 يُنظر: أعلاه، الهامِش: ٠١، ص.٢٣، وأسفله، ص.٢٩٣-٢٩٤.

2 ع. س. المسدّي، مباحِث تأسيسيَّة في اللّسانيَّات..، ص.١٢٥.

مُتكامِلٍ[1]. نَعلمُ أنَّه ظهرت نَظريَّةٌ في مجال علم الدّلالة تَهتمُّ بالطُّرق الّتي تُصنَّف بها الكائنات في الواقع أو بالأحرى في الذِّهنيَّات . إذ لا يَنبغي إهمالُ الجانِب النَّفسانيّ لِلقضيَّة . تُدعى إحداها بالنَّظريَّة الأنموذجيّة أو (الطِّرازيّة) **(La théorie du prototype)** الّتي تدين كثيرًا لِعلم النّفس[2]. وهذه الأخيرة تُمكِّن المُصطلحيّات مِن إنجاز الجُذاذات المُصطلحيّة وباستِثمار العالَم الدّلاليّ لِلمُصطلحات.

٤. إنَّ المُقاربة المَفهوميَّة تَتماشى أكثر مع تَشكُّل الحقول التَّصوُّريَّة الّتي مِن شأنها أن تُفصِح عن العلاقات الكائنة بين المفاهيم باعتِبار نَظرة الأفراد إلى العالم الخارجيّ[3]. وهو ما يُسمِّيه ع. ر. الحاج صالح المَجال المَفهوميّ الدّلاليّ الّذي طبَّقه على مُصطلح (اللِّسان)[4].

٥. سبَق وأن شخّص ي. أ. نيدا شِبهَ مُستاءٍ العجْزَ مِن تعثُّر الوسائل الفنيّة المُستخدَمة لِتحليل مُختلَف أوجُه المَعاني المعجميّة المَدلوليّة[5] والمعاني الانفِعاليّة السُّلوكيّة. ولِجميع هذه الوَسائل الفنيّة درجاتٌ مُتفاوِتةٌ مِن الفائدة بوصْفها أدوات تُساعِد على الكشْف ويُعتَبَر الكثيرُ مِنها ذا قيمةٍ بالنِّسبة لِوصْف عوالِم مُعيّنة مِن المَعنى ووصْف بعض المَشاكِل المُتعلّقة بالتّحكُّم بالسِّياقات اللُّغويّة.

٦. تبدو عِلاقةُ التّحليل التّكوينيّ بتحديد الحُقول الدّلاليّة في مُراعاة المُحلِّل لِهذه الأخيرة مِن أجلِ التّوصُّل إلى تقييد السّمات المُشتركة بيْن مَفهوميْن مَثلاً. هذا ما يُؤكِّده أ. م. عمر بقولِه:

---

1 العبارةُ تَرجمةٌ لِمُصطلح (Taxonomie) حسب تَرجمة م. ف. حجازيّ له. يُنظَر: م. ف. حجازيّ، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.١٢.

2 يُنظَر: Christian Baylon et Xavier Mignot, Sémantique du langage, Coll. Fac, Serie « Linguistique », Ed. Nathan, Paris, 1995, p.129-133.

3 يُنظَر: Pierre Lerat, Op. cit., p.48. كذلك: G. Mounin, Les problémes théoriques.., p.71-73.

4 ع. ر. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمِّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.١، ع.١، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، ١٩٧١، ص.٣٥.

5 (Referential meaning)، يُنظَر: يوجين ي أ. نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة..، ص.٨٠.

«أوّلُ خطـوةٍ يتّخِـذها الباحِـثُ "لِتَحديـد العناصِـر التّكوينيّـة" هـي اسـتِخلاصُ مَجموعة مِن المَعاني (بِصورةٍ مَبدئيّة) تبدو الصِّلة القويّة بيْنها بِحيْث تُشكِّلُ مَجالاً دلاليّاً خاصّاً نتيجةَ تَقاسمها عناصِر تكوينيّة مُشتركة»[1].

obeikandl.com

1 أ. م. عمر، علم الدّلالة، ط.٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص.١٢٢.